## قرية الزاوية
منطقة طولكرم

### بحجة عدم وجود رخص للبناء
# السلطات توجه إخطارات لهدم البيوت بالجملة

تقرير
عاطف سعد

أخطر ضابط الادارة الاسرائيلية للشئون الداخلية مؤخرا ثمانى عائلات من قرية الزاوية بوقف اعمال البناء في منازلهم او هدمها على نفقتهم الخاصة خلال اسبوعين من تاريخ الاخطار. وقد وزعت لسان منازل لهم.

وقام مساعد الحاكم العسكرى في منطقه طولكرم بزيارة الى الزاوية في الاسابيع القليلة الماضية وحدد البيوت التى يجب وقف البناء فيها او هدمها وابلغ مختار القرية بان السلطات ستهدم المنازل العشار اليها وسنفرض على اصحابها دفع غرامات باهظة لانهم بنوا بيوتا لهم بدون حصولهم على رخص قانونية للبناء، وتسود حالة من القلق والتوتر في اوساط اهالى القرية من الاخطارات، وكذلك فانهم يخشون ان تكون هذه الخطوة مقدمة لهدم حوالي مائة منزل في القرية اقيمت في نفس الظروف التي بنت فيها البيوت الثمانية.

ولتعريف القارئ بتفاصيل الوضع في الزاوية، قامت "الطليعة" بجولة ميدانية في القرية والتقت بالاهالي، وكان هذا التقرير:

تقع قرية الزاوية على بعد ٣٣ كم (ح.غ) نابلس. وكانت تابعة اداريا قبل حرب ١٩٦٧ الى محافظه نابلس. وبعد الحرب اجرت السلطات تغييرات ادارية، على مجموعات كبيره من القرى وتم الحاقها بلواء طولكرم. تبلغ مساحة اراضيها ١١٥١٦ دونما، وعدد سكانها حوالي ٣٠٠٠ نسمة.

### سنوات الانتظار

تدعي السلطات ان الاهالي المخطرين بهدم بيوتهم لا يملكون رخصا لاقامتها وقال الاهالي لمراسلنا انهم لا يرفضون الحصول على "الرخصة"، بل على العكس من ذلك فقد قدموا طلبات عديدة للدوائر المختصة برخص البناء ليحصلوا على رخصة، ولكن جهودهم ذهبت ادراج الرياح!

وقال المواطن عدنان احمد عبد القادر: "لقد قدمت طلبا للحصول على رخص بناء مرتين، وفي فترات مختلفة، الاولى كانت في عام ١٩٧٨، والثانية بتاريخ ٨١/١٢/٩، ولكني لم استلم اى رخصة حتى الان. (١٩٨٤/١٢/٣ /المحرر). في المرة الاولى رفضت دائرة التنظيم طلبي بحجة ان الارض التي بني عليها البيت تابعة "لاملاك الدولة" وهذا الادعاء ليس صحيحا. فقد اشتريت الارض بموجب عقد بيع قانوني من اصحابها.

تلقى المواطن عدنان اخطارا بهدم بيته بتاريخ ٨٤/١١/١٨. واعطي مهلة اسبوعين ليقوم بتنفيذ ما ورد في الاخطار. وكان قد بنى غرفة في عام ١٩٧٥ مساحتها (٤×٤ متر مربع) كما قام بتوسيع السكن الى غرفتين اضافيتين، وتقدم بطلب يحصل على رخصة. ولكن الدائرة المسؤولة لم تسمح له بالرخص! فماذا يفعل؟!

وقال الشاب عبد الحكيم عبد الرحمن (٢٠ عاما): "لقد استغرقت ثلاث سنوات حتى حصلت على رخص بناء لمنزل الزوجية المقبل، وبعد معاناة مستمرة، وتكاليف وصلت الى ٧٠٠ دينار اردني!!"

اما حاله الاخوس عبد الغنى وعبد الجواد ابو فادوس فهى تعكس جوهر المشكلة التى يواجهها معظم سكان القرية. فبينما انشئ من خمسة اخوة كانوا يعيشون في ست وإلدهم المكون من غرفتين ولقد تزوج اربعة منهم مما جعل البناء مسالة ملحة لهم، فبنى عبد الغنى بيتا وسكنه قبل ان يقصره او يبلط، والسؤال المطروح ما الذى يجبره وعائلته على النوم على الارض قبل اكمال بيته لولا الضغط الهائل الذى يعيشون فيه. كما ان بيت عبد الجواد ابو فادوس هو الاخر مهدد بالهدم ولكن لا مأوى له ولعائلته.

الشاب هشام يتسائل متى ستصبح هذه الاعمدة بيتا لسكنه

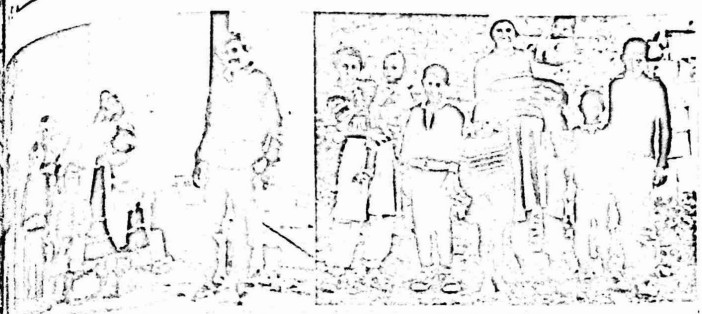
عائلتان تقفان امام بيتيهما المهددين ... اين تذهبان اذا ماتم هدمهما ؟

### صعوبات

ليس من الصعب على المواطن ان يدرك وبسهولة نوايا السلطات الاسرائيلية بمنع العائلات العربية من اقامة منازل جديدة على الاراضي التي تمتلكها بفعل واقع التطور الاجتماعي الطبيعي: مثل ازدياد افراد العائلة، وخاصة الشبان منهم لفتح بيوت جديدة بعد زواجهم ليقيموا في منازل مستقلة. ولا تعلن السلطات عن نواياها من تحجيم عملية البناء، ولكن تترك لاعمالها واجراءاتها وبيروقراطيتها فضل الحديث عن ذلك.

لكن حصل المواطن على رخصة بناء. (هذا اذا ما حصل عليها) عليه ان يقوم بالخطوات التالية: مسح الارض؛ خارطة للمنزل المنوى بناؤه وعليها توقيع المهندس؛ تقديم طلب الى مجلس التنظيم الاعلى في قيادة الضفة الغربية في "بيت ايل"؛ المراجعة بعد ذلك في دائرة التنظيم المركزية في رام الله؛ او مراجعة مكتب رئيس قسم التفتيش عن الابنية في مقر جمعية قرى نابلس.

ومواطن الغربى على سبيل المثال عليه ان يترك قريته يوميا ليسافر الى رام الله او نابلس او الى مقر القيادة في "بيت ايل" ويتنقل من دائرة الى اخرى في معظم الاحيان حتى يعثر على طلبه. وبعد ذلك يبذل جهودا مضاعفة، ليعثر على الدائرة المسؤولة مباشرة عنه حتى يسمع منها جوابا.

عام ولم احصل على رخصة. ومؤخرا ارسلوا لي اخطار ينص على التوقف الفورى عن اكمال البناء والحصول على ترخيص خلال اسبوع واحد".

، وبلاحظ المفارقة المضحكة في سلوك السلطات. فهي ترغم المواطن ان ينتظر سنوات ليحصل على رخصة، ولا تصدر ذلك، تعود فتطلب منه على رخصة خلال اسبوع والا، فالهدم قادم لا محالة.

### وبعد...!

ان العائلات التي تلقت اخطارات من مجلس الاعلى التي تشرف على المدنية الاسرائيلية للضفة تضم عشرات الاشخاص واطفال. واذا ما تم تنفيذ الاخطارات. فان هذه العائلات يتبقى لها غير السماء والارض وهي تناشد كل احرار العالم الانسانية والمحبين بضرورة وحقوقه الوقوف الى جانبهم

## إعتصام تضامني مع المعتقلات اللبنانيات المطالبة بإطلاق سراحهن

تحت شعار "ليطلق سراح المعتقلات اللبنانيات." و"ليعاملن حسب ما نصت عليه المواثيق والاعراف الدولية"، جرى في الاسبوع الماضي اعتصام جماهيرى حاشد أمام سجن النساء "نفي ترتسا" ضم وفدا عن جمعية حقوق الانسان والمواطن وحركة النساء الديموقراطيات في اسرائيل.

هذا وكانت المعتقلات اللبنانيات الاربع (وهن، رغدة عبد الرضى ايوب – ام لثلاثة اطفال، من قرية تنبيت، اعتقلت في ٨٤/٦/٩ – وفاطمة محمد موسى الباشا – ام (لخمسة اطفال)، اعتقلت بتاريخ ٨٤/٦/١١ – ووداد اسماعيل خربيطي، من مخيم البص – وهي ام (لاربعة اطفال)، اعتقلت بتاريخ ٨٤/٤/٢٤ – وليلى علي شور (١٨ عاما) من مدينة صور، اعتقلت بتاريخ ٨٤/٤/٢٤)، قد اعلن اضرابا مفتوحا عن الطعام، ورفعن رسالة الى مديرة السجن والسلطات العسكرية، جاء فيها:–

"لقد اقتلعتنا السلطات الاسرائيلية في الجنوب اللبناني، من وطننا ومن عائلاتنا وابنائنا الصغار بالقوة، ولا نعلم ما هو مصيرهم، اننا نفضل الاعتقال في لبنان حتى ولو في خيمة لسنا افضل من ابنائنا نحن الذين يرزحون تحت الاحتلال، وارجاعنا لموطننا حتى نكون كما وناشدن الرأي ولجنة حقوق الانسان الحقوقية والمحبة للعدل ... الوقوف الى جانب والعمل على تحقيقها وفقا والاعراف الدولية.

## إزالة بسطات بيع الفواكه في نابلس

ازالت شرطة نابلس كافة بسطات بيع الخضار والفواكه من امام اصحاب البسطات ان الشرطة قامت بازالة بسطاتهم بذريعة مخدرات لدى اصحاب الاكشاك المقامة. وكان قد حصل على

وبقي في الدوار بضع اشكاك تبيع الفلافل والسجائر، وتقرر الاجراء بتفكيكها وازالتها. واعتبر احد اصحاب الاكشاك القائمة شكل من العقاب الجماعي. وقال "ما ذنبنا نحن، اذا رزقي الوحيد. لقد كلفني اقامة الشكك ٢٥٠٠ دينار، وتريد الشرطة مني ازالة هذا الشكك بكل بساطة". تقدمت بشكوى بواسطة احد المحامين، وانا انتظر النتيجة!!